

دراسة تحليلية لظاهرة عجز ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)
An analytical study of the balance of payments deficit in Algeria during the period (1990-2017)

أ.د. حكيم شبوطي

جامعة المدية - الجزائر

cheboutihakim@gmail.com

ط د. خيرة بن قطيب¹

طالبة دكتوراه، جامعة المدية - الجزائر

benguetibkheira@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/03/03

تاريخ القبول: 2021/01/15

تاريخ الاستلام: 2020/08/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة ظاهرة عجز ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2017)، باعتبار أن ميزان المدفوعات من مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يضمن التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني، وبعد دراسة وتحليل المعطيات الإحصائية المتحصل عليها، توصلنا إلى أن هشاشة المبادلات التجارية الخارجية والتي تتمثل في التركيبة غير ملائمة للصادرات والواردات، أي أن الجزائر تعتمد على صادرات المحروقات أكثر من 95% وهذا يدل على ضعف الصادرات خارج المحروقات، أما بالنسبة للواردات فالجزائر تستورد السلع الاستهلاكية أكثر مما تستورد السلع الإنتاجية، بالإضافة إلى الهيكل غير ملائم للديون الخارجية، وضعف حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وخاصة في القطاعات خارج المحروقات، كل هذه الأسباب أدت إلى عجز ميزان المدفوعات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: عجز ميزان المدفوعات، المبادلات التجارية الخارجية، هيكل الصادرات، هيكل الواردات، الصادرات خارج المحروقات.

Abstract:

This paper aims at highlighting the Algerian balance of payments deficit during the period (1990-2017), as it is considered to be one of the macroeconomic indicators that ensure global stability in the national economy. Findings show that there a weakness at the level of external trade exchanges, which mirrors the irrelevant component of both imports and exports. In other words, Algeria relies their exports in more than 95% on petroleum products; therefore, it suffers from inadequate exports out of oil. On the other hand, Algeria imports consumer goods rather than capital goods. Moreover, other reasons behind the balance of payment deficit like the inadequate structure of external debt, and the weak foreign direct investment incomes, mainly out of oil sectors.

Key words: Balance of payments deficit, External trade exchanges, Export structure, Import structure, Exports out of oil.

مقدمة:

تعاني الجزائر من اضطرابات اقتصادية عديدة وذلك بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وباعتبار الاقتصاد الجزائري تابع في مجمله إلى المحروقات، حيث كل اضطراب في أسعار المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن الميزان التجاري ومنه على ميزان المدفوعات، كما أن انخفاضها يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، حيث أصبح مؤشر العجز في ميزان المدفوعات أحد السلبيات التي تؤثر على العديد

من المتغيرات الاقتصادية الأخرى في البلاد، فضلا عن التداعيات السلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.

إشكالية الدراسة: ونظرًا لخطورة عجز ميزان المدفوعات وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، وجب التطرق إلى العوامل المتسببة في هذا العجز ومما سبق قمنا بصياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

فيما تكمن أسباب عجز ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)؟

فرضيات الدراسة: نقترح الفرضيات التالية:

- تعتبر التركيبة السلعية للصادرات السبب الحقيقي لعجز ميزان المدفوعات في الجزائر.

- تعتبر الديون طويلة الأجل أحد أسباب عجز ميزان المدفوعات الجزائري.

هدف الدراسة: نهدف من خلال دراستنا هذه إلى تحليل وتشخيص أسباب ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات في الجزائر، واقتراح حلول لتفادي هذا العجز.

المنهج المتبع: بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بالمزج بين منهجين الوصفي والتحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في عرض بعض المفاهيم، كما استخدمنا المنهج التحليلي في تحليل أسباب عجز ميزان المدفوعات في الجزائر.

خطة الدراسة: تم التطرق في هذه الدراسة إلى محورين أساسيين وهما:

المحور الأول: مفاهيم نظرية حول عجز ميزان المدفوعات

المحور الثاني: دراسة تحليلية لأسباب عجز ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2017)

المحور الأول: مفاهيم نظرية حول عجز ميزان المدفوعات:

يعدّ العجز في ميزان مدفوعات بلد ما من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على اقتصاديات الدول، وفي هذا المحور سنتطرق إلى تعريف ميزان المدفوعات وإلى تعريف العجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أنواع العجز في ميزان المدفوعات من حيث الرغبة في العجز ومن حيث مدة العجز.

أولاً: تعريف العجز في ميزان المدفوعات: قبل التطرق إلى تعريف العجز في ميزان المدفوعات يجب أولاً تعريف ميزان المدفوعات:

1- تعريف ميزان المدفوعات: هو عبارة عن بيان إحصائي يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين، خلال فترة معينة¹، ويعرف أيضاً هو أسلوب أو تقنية للتسجيل الشامل لجميع المعاملات سواء الحقيقية أو النقدية أو المالية، والتي تحدث بين الوكلاء الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معينة (عادة ما تكون سنة)².

2- تعريف العجز في ميزان المدفوعات: يقصد بالعجز بصفة عامة، الوضع الذي يزيد فيه الإنفاق على الدخل خلال فترة محددة، أو الوضع الذي تزيد فيه الخصوم عن الأصول خلال وقت محدد.

وبالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات، فيقصد به زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في العمليات المستقلة³، كما يعني زيادة مديونيتها لدول العالم الخارجي وهذا يضعها مركز المدين المطالب دائماً بسد هذا العجز⁴.

ثانياً: أنواع العجز في ميزان المدفوعات: يمكن تقسيم العجز في ميزان المدفوعات إلى:

1- التقسيم من حيث الرغبة في العجز: وهنا نميز ما يلي⁵:

● **العجز غير المرغوب:** يكون العجز في ميزان المدفوعات غير مرغوبا فيه إذا كان ناتجا عن زيادة الاستيراد من السلع الاستهلاكية أو نتيجة لزيادة الإنفاق على خدمات الترفيه كالإنفاق السياحي والإنفاق على البعثات الدبلوماسية في الخارج. ويؤكد ذلك على أن العجز في ميزان المدفوعات يعبر عن خلل هيكلية يحتاج إلى إصلاح حيث لا توجد وسيلة لمواجهة نزف العملة الأجنبية إلى خارج الدولة.

● **العجز المرغوب:** يكون العجز في ميزان المدفوعات مرغوبا فيه إذا كانت الدولة في بداية مراحل التنمية ويحدث العجز بسبب زيادة الواردات من المعدات والآلات والمستلزمات اللازمة لتحقيق عمليات تنمية سريعة وفي نفس الوقت فإن العجز يمكن تغطيته بعد فترة عندما تبدأ الدولة في جني ثمار عمليات التنمية حيث تستطيع الدولة أن تسدد أعبائها وتصدير جزء من إنتاجها للخارج.

2- التقسيم من حيث مدة العجز: كما يقسم العجز في ميزان المدفوعات كذلك إلى⁶:

● **العجز المؤقت:** يكون العجز مؤقتا إذا ارتبط ببعض الظروف الاقتصادية قصيرة الأجل، مثال عجز ميزان المدفوعات في الدول الصناعية بسبب الإضرابات العمالية في صناعات الصادرات، وأيضا العجز الذي يظهر في ميزان المدفوعات إحدى الدول الزراعية كنتيجة لتدهور محصول تصديري هام، وهذا العجز يظهر في الحساب الجاري. كما أن العجز المؤقت قد ينشأ في حساب رأس المال إذا تسببت التغيرات الواسعة في أسعار الفائدة أو في الظروف السياسية إلى تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج، ومن هنا ينشأ عجز مؤقت في حساب رأس المال، كما ينشأ العجز المؤقت بسبب عوامل عشوائية كتغير أذواق المستهلكين تجاه أحد سلع التصدير الهامة وربما بسبب تغيرات الأذواق المحلية في زيادة الواردات بشكل مفاجئ.

● **العجز الدائم:** ويكون العجز دائما إذا استمر لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة، وتشاهد ظاهرة العجز الدائم في موازين مدفوعات البلدان النامية التي تعاني من بطء صادراتها بالإضافة إلى ضخامة وارداتها، وقد أصبحت معظم هذه البلدان تعاني بصفة شبه مستمرة من بطء نمو صادراتها من السلع الأولية والسلع المصنعة البسيطة وأحيانا ركودها أو تدهورها بشكل مطلق، كما تعاني من تدهور طويل المدى في شروط التبادل الدولي لها.

● **العجز المستمر:** ويظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفسل في معالجته سنة بعد أخرى، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانبًا من جوانب النشاط الاقتصادي القومي داخليًا أو خارجيًا فتتطلب حلولاً أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب الأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول فترتها.

المحور الثاني: دراسة تحليلية لأسباب عجز ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2017)

في ظل الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات وفي الآونة الأخيرة، وهي وجود عجز في ميزان مدفوعاتها، مما دفع بنا إلى دراسة أهم الأسباب التي تتدخل وتؤثر على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة، والتي من خلالها نحاول الوقوف على الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة من خلال تقديم إحصائيات ميدانية تختص هذا المجال، ويكون ذلك عبر العناصر التالية:

أولاً: هشاشة المبادلات التجارية الخارجية: يتم الكشف عن هشاشة وضعف المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية من خلال دراسة هيكل التجارة الخارجية ويتبين ذلك بدراسة ما يلي:

1- التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية: المتأمل لحصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2017) يجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل رصيداً موجباً خلال هذه الفترة، ما عدا السنوات التالية: 1994، 2015، 2016، 2017 غير أن المتفحص لهيكل الصادرات يلاحظ هشاشة الاقتصاد الجزائري ذلك أنه ريعي يعتمد بشكل كبير جدا على قطاع النفط ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الجدول رقم 1: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2017) الوحدة: مليار دولار

متوسط الفترة	ص.م	ص.خ.م	ص.إ.	%ص.م إلى ص.إ.	%ص.خ.م إلى ص.إ.
متوسط الفترة (1990-1994)	10.76	0.47	11.23	95.81	4.19
متوسط الفترة (1995-1999)	11.43	0.52	11.95	95.65	4.35
متوسط الفترة (2000-2004)	22.65	0.58	23.23	97.50	2.50
متوسط الفترة (2005-2009)	56.09	1.00	57.09	98.25	1.75
متوسط الفترة (2010-2013)	65.55	1.10	66.65	98.35	1.65
2014	58.46	1.67	60.13	97.22	2.78
2015	33.08	1.48	34.56	95.72	4.28
2016	27.92	1.39	29.31	95.26	4.74
2017	33.20	1.37	34.57	96.04	3.96

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: - تقارير بنك الجزائر لسنوات عديدة.

من الجدول الأول يتبين لنا أن معظم الصادرات عبارة عن محروقات بنسبة تفوق 95% من الصادرات الكلية، وهذا يدل على ضعف وهشاشة هيكل الصادرات الجزائرية وتأثرها بتغيرات أسعار النفط وكمية الصادرات من المحروقات، في حين ظلت الصادرات خارج المحروقات ضعيفة وهامشية بالنسبة للصادرات الكلية فهي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 5%، فهيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بصفة شبه كلية على المحروقات أي انه اقتصاد موجه وغير متنوع، وهذا دلالة واضحة ومؤشرا على هشاشة الاقتصاد الوطني، لهذا يبقى معرضا دائما للازمات النفطية مثل الصدمة البترولية لسنة 2008 و2014، حيث في سنة 2009 قُدر سعر برميل النفط 62.25 دولار بعدما كان 99.97 دولار سنة 2008، أي قدرت نسبة الانخفاض بـ 37.73% وهذا ما أثر على الصادرات وبالتالي على ميزان المدفوعات، وبالتالي قُدر الرصيد الكلي لميزان المدفوعات 36.99 مليار دولار سنة 2008، وفي المقابل قُدر بـ 3.86 مليار دولار سنة 2009، وقُدرت نسبة الانخفاض بـ 89.56%، وكما هو الحال للصدمة النفطية لسنة 2014، فعند انخفاض أسعار النفط من 100.76 دولار للبرميل إلى 53.06 دولار للبرميل بين سنتي 2014 و2015، وقُدرت نسبة الانخفاض بـ 47.34%، وفي المقابل سجل ميزان المدفوعات عجزا قُدر بـ 5.88 مليار دولار و27.54 مليار دولار خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي، وما يؤكد ذلك هو مؤشري التنوع والتركز الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 2: مؤشري التنوع والتركز السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

1995			2016		
عدد السلع المصدرة	م. التركيز	م. التنوع	عدد السلع المصدرة	م. التركيز	م. التنوع
99	0.817	0.530	93	0.489	0.816

المصدر: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية.

تشير البيانات في الجدول أعلاه أن الجزائر حققت قيمة بعيدة عن الصفر في مؤشري التركيز والتنوع معاً في سنة 1995 بلغت 0.817 و0.530 على التوالي، وكذا الأمر بالنسبة لسنة 2016 بـ 0.489 و0.816 وذلك بسبب ارتفاع مساهمة المحروقات في إجمالي صادراتها.

2- هيكل الواردات الجزائرية: يمكن تحليل هيكل الواردات الجزائرية وتوضيح علاقتها بأسباب عجز ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة عن طريق البيانات التالية:

- **الهيكل السلمي للواردات:** تلعب الواردات دورا مهما في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات سواء إيجابا أو سلبا، وذلك حسب قيمة الواردات ارتفاعا أو انخفاضاً، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: الهيكل السلمي للواردات خلال الفترة (1990-2017) الوحدة: نسبة مئوية							
السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
المتوسط	2.38	21.42	4.46	21.73	0.79	33.81	15.20

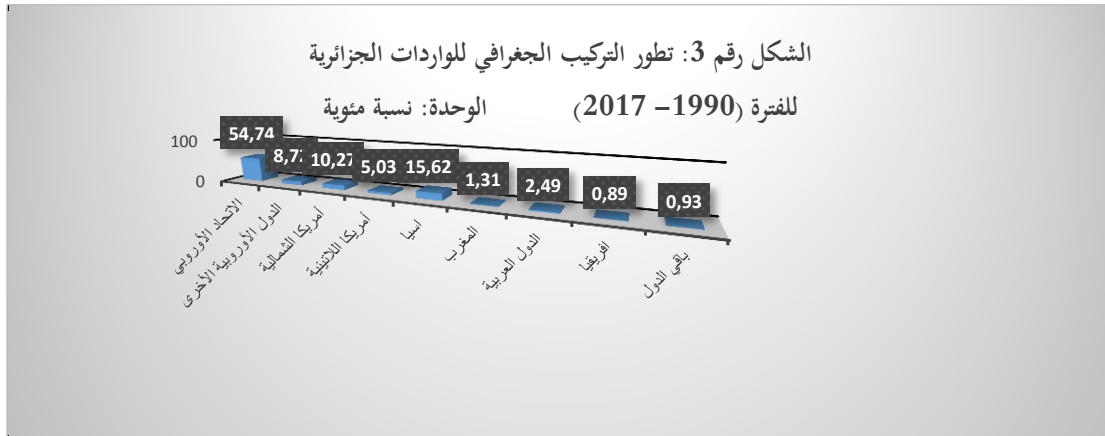
المصدر: بالاعتماد على: - بنك الجزائر، نشرات إحصائية ثلاثية لسنوات متعددة.

- نقلا عن: نعيمة زيري، التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأزمات للاستفادة لازمة اليوم، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 5، ص ص: 278، 282.

يمكن من خلال مقارنة الإحصائيات الخاصة بكل فئة من فئات السلع التي يتكون منها التصنيف بواسطة الفئات الاقتصادية الكبرى في إجمالي الواردات تحليل هيكل الواردات الجزائرية، حيث تشير البيانات أن فئة التجهيزات الصناعية استحوذت على أكبر نسبة بمتوسط النسب إلى إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة بـ 33.81%، يليها في المرتبة الثانية المواد نصف المصنعة بمتوسط 21.73% من إجمالي الواردات، تلتها في المركز الثالث فئة المواد الغذائية بـ 21.42%، وفيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية فاحتلت المركز الرابع بـ 15.20% من إجمالي الواردات، أما فئة المواد الأولية والطاقة والتجهيزات الفلاحية فاحتلت الرتب الأخيرة بـ 4.46%، 2.38%، 0.79% على التوالي، أي أن التجهيزات الفلاحية احتلت المرتبة الأخيرة وهي نسبة ضعيفة جدا.

ومن تحليلنا للبيانات أعلاه يتبين لنا أن الجزائر تستورد السلع الاستهلاكية أكثر مما تستورد السلع الإنتاجية (الرأسمالية)، فاستيراد السلع الرأسمالية الأجنبية بنسبة ضئيلة، يؤدي إلى تخفيض مستوى الاستثمارات المحلية وبالتالي إلى تدهور القدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، كما أنها تؤدي على المدى الطويل إلى تدهور الصادرات الجزائرية وبالتالي إلى حدوث العجز في ميزان المدفوعات.

- **التركيب الجغرافي للواردات الجزائرية:** تؤثر المناطق الجغرافية التي تعتبر منشأ للسلع المستوردة على قيمة الواردات ومنه على ميزان المدفوعات الذي يرتفع وينخفض متأثرا بعدد وقرب المناطق الجغرافية للواردات مما يزيد أو يخفض من تكلفة الواردات ومنه رصيد ميزان المدفوعات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



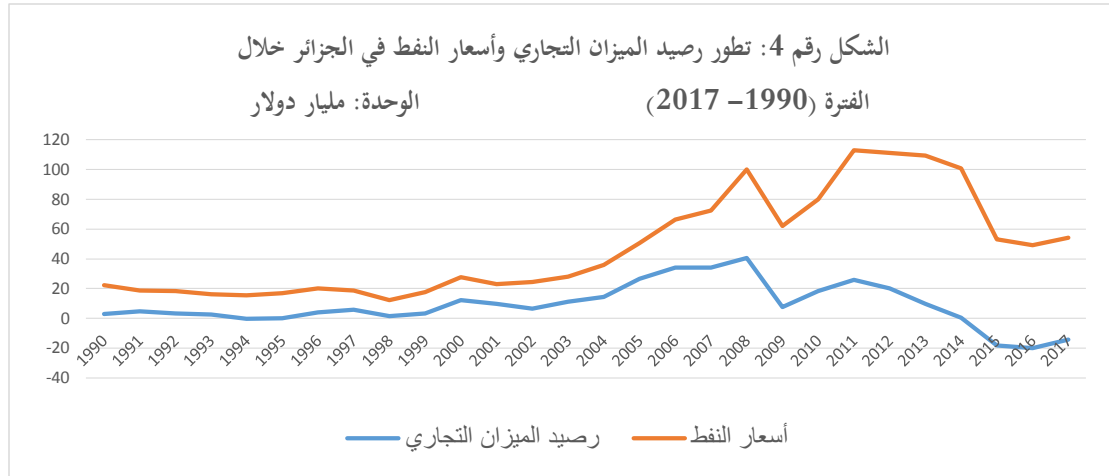
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، فصل 10- التجارة الخارجية، حوصلة إحصائية 1962-2011

يتبين من الشكل أن أكثر من نصف الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي حيث سجلت في المتوسط خلال فترة الدراسة بـ 54.7%، ويرجع هذا التحيز للواردات الجزائرية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي إلى عدة عوامل، نجد أولها العامل الجغرافي حيث تعتبر دول الاتحاد هي الأقرب إلى الجزائر والتي يمكنها تزويد الجزائر بمتطلباتها، وأيضا نجد العامل التاريخي فالجزائر تربطها علاقات قوية مع الدول

الأوروبية خاصة فرنسا والتي تعتبر الجزائر مستعمرة سابقة لها، وما عزز هذا التعاون هو عقد الجزائر لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، والذي بموجبه تفتتح الجزائر أسواقها أمام السلع الأوروبية⁷، كما تعتبر آسيا ثاني مصدر للواردات الجزائرية بنسبة 15.62% خلال الفترة (1990-2017)، وتأتي في المرتبة الثالثة أمريكا الشمالية بـ 10.27%، تلتها في المرتبة الرابعة الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي بـ 8.72% مقابل 5.03% لأمريكا اللاتينية، و2.49% للدول العربية، و1.31% لبلدان المغرب العربي، و0.89% للدول الإفريقية، أما باقي الدول فتتمثل بـ 0.93%.

والملاحظ من خلال الشكل أن أكثر من نصف الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي، وهذا ممكن أن يؤثر على ارتفاع فاتورة الواردات وهذا يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، والسبب في ذلك يرجع إلى غلاء عملة الأورو، حيث قدر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو سنة 2004 بـ 89.64 أما سنة 2016 فقدّر بـ 121.18، أي أن قيمة الدينار الجزائري مقابل الأورو تدهورت بنسبة 35.18% خلال الفترة (2004-2016). وكذلك بالنسبة للبعد الجغرافي يؤدي إلى زيادة فاتورة الواردات بسبب غلاء تكلفة النقل مثل الواردات الآتية من آسيا وأمريكا الشمالية.

3- وضع الميزان التجاري: سجل رصيد الميزان التجاري فائضًا خلال الفترة (1990-2014)، ما عدا سنة 1994 سجل عجز قدر بـ 0.26 مليار دولار، كما تحول الفائض إلى عجز خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، إذ بلغت قيمة العجز 18.08 مليار دولار سنة 2015، ليصل إلى 20.13 سنة 2016، ثم شهد تراجعًا ليلعب 14.41 مليار دولار سنة 2017، ويعزى تفاقم العجز التجاري الجزائري إلى الانخفاض الحاد لأسعار النفط، وهو ما يمثله الشكل التالي:



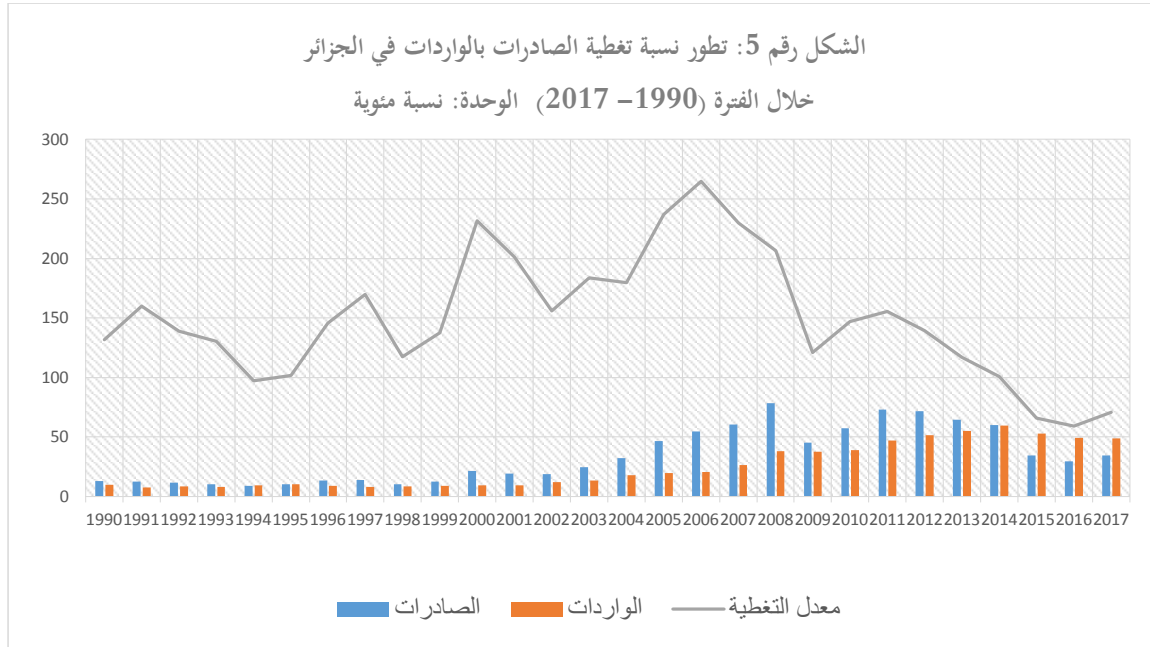
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: - تقارير بنك الجزائر لسنوات عديدة.

يتبين لنا من الشكل أعلاه أن هناك علاقة طردية بين رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط، فكلما زاد أسعار النفط يزيد رصيد الميزان التجاري والعكس صحيح، أي أن وضعية الميزان التجاري مقترنة بتغيرات أسعار النفط العالمية، وقيمة الصادرات النفطية التي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات، كما أن غياب محركات أخرى لنمو الصادرات في سياق عدم استقرار سوق البترول أوصل الجزائر إلى وضع العجز التجاري هذا وبالتالي إلى العجز في ميزان المدفوعات، فهذه الاقتصاديات تفتقر إلى التنوع، وتكون عرضة لتقلبات أسعار النفط، مما يؤدي إلى أزمات اقتصادية دورية.

4- معدل تغطية الصادرات بالواردات: يمثل معدل التغطية (Taux de couverture) عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M)

من السلع، وتحسب حسب العلاقة التالية: $TC = (X/M) \times 100$

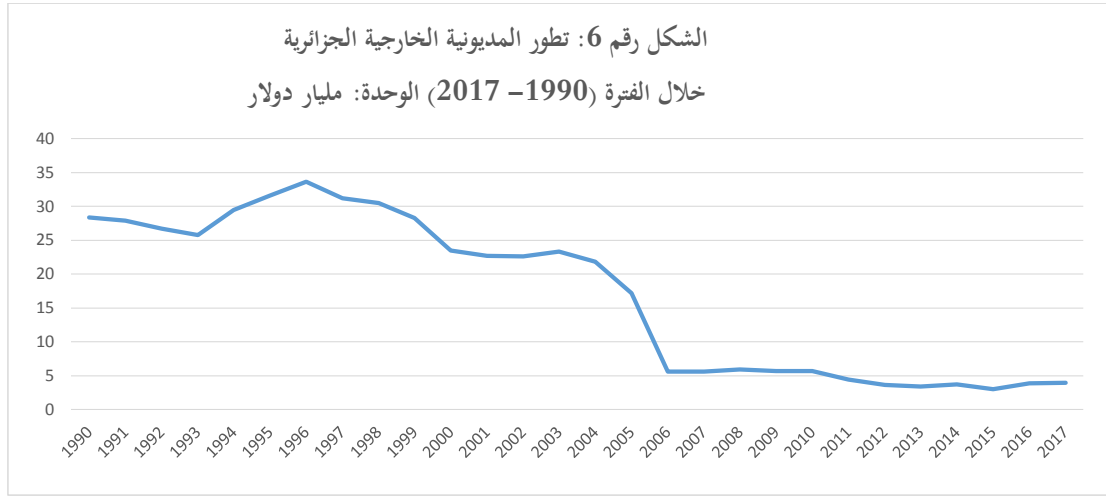
هذا المعدل يبيّن مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة، فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولهذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته⁸، ومعدل تغطية الصادرات بالواردات في الجزائر ممثل في الشكل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: - تقارير بنك الجزائر لسنوات عديدة.

نلاحظ من الشكل رقم (5) أن نسبة تغطية الصادرات للواردات الجزائرية تفوق المائة خلال الفترة (1990-2014) ما عدا سنة 1994، وأكبر نسبة لمعدل التغطية كانت سنة 2006، حيث قدرت هذه النسبة بـ 264%، كما سجلت نسب معدلات تغطية أقل من المائة في السنوات التالية: 1994، 2015، 2016، 2017 بنسب تقدر بـ 70.58، 59.28، 65.66، 97.16، حيث حققت الجزائر أقل نسبة لتغطية الصادرات بالواردات سنة 2016، فنقول أن معدل التغطية الأكبر من المائة أن الواردات مغطاة كلية بالصادرات، وبالتالي نقول أن الصادرات الجزائرية تغطي حاجة الاقتصاد الوطني من المستوردات وأكثر، وهذا ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري، أما معدل التغطية إذا كان أقل من المائة، فهذا يعني أن الصادرات لم تغطي الواردات كليًا، وسبب ذلك انخفاض أسعار النفط والتي أفرزت إختلالات في الاقتصاد الوطني من بينها الانخفاض في قيمة الصادرات، كما أدى ذلك إلى انخفاض قدرة إيرادات الصادرات على تغطية الواردات، لا يعتبر معدل التغطية خلال هذه الفترة ذو مصداقية اقتصادية كونه كان موجبًا بسبب طفرة أسعار النفط فلو قمنا بعزل تأثير هذه الأخيرة لوجدنا أن معدل التغطية في عموم فترة الدراسة أقل من 100.

ثانيًا: هيكل الديون الخارجية خلال الفترة (1990-2017): على الرغم من أن الدولة تقتض لكي تسدد العجز الجاري في ميزان المدفوعات، إلا أن الأثر التراكمي الذي تحدثه أعباء خدمة الديون الخارجية يترتب عليها استمرار العجز في ميزان المدفوعات، وهو ما يعني أن المديونية الخارجية تعد سببًا في استمرار العجز في ميزان المدفوعات وتفاقمه، وتفسير ذلك أن الديون الخارجية بعد وصولها إلى نسب معينة حسب كل اقتصاد تصبح أعباء خدمتها ممثلة لأحد الجوانب الهامة في بنود المدفوعات الجارية (الفوائد) والرأسمالية (الأقساط)، ومن ثم تصبح عاملاً هاماً من عوامل تزايد تلك المدفوعات وسبباً أساسياً في تفاقم عجز ميزان المدفوعات⁹، ويمكن توضيح ذلك في الجزائر من خلال العناصر التالية:

1- تطور المديونية الخارجية: بالنسبة للجزائر قدرت قيمة المديونية الخارجية خلال الفترة (1990-2017) كما يلي:

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: - تقارير بنك الجزائر لسنوات عديدة.

من الشكل أعلاه يتبين أن المديونية الخارجية قيمها متذبذبة خلال فترة الدراسة، حيث أن أعلى مستوى للمديونية بلغ سنة 1996 مبلغ 33.65 مليار دولار، في حين أدنى مستوى لها تم تسجيله سنة 2015 بـ 3.02 مليار دولار، إذ نلاحظ تناقص مستويات المديونية بين سنتي 1990 و 1993، حيث سجلت 25.72 مليار دولار سنة 1993، بعدما كانت 28.38 سنة 1990، أي قدرت نسبة الانخفاض بـ 9.37%، لتتجه إلى الارتفاع خلال الفترة (1993-1996)، و قدرت قيمتها بـ 25.72 مليار دولار سنة 1993، ليرتفع إلى 33.65 مليار دولار سنة 1996، لتعود إلى الانخفاض مرة أخرى بين سنتي 1996 و 2006، حيث انخفضت بـ 83.32%، كما أن هناك انخفاض حاد بين سنتي (2005 و 2006) حيث قدرت قيمة المديونية بـ (17.19 و 5.61) على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى التسديدات المسبقة للديون، أما خلال الفترة (2006-2017) فالمديونية متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع، وأكبر قيمة سجلت خلال هذه المرحلة سنة 2008 بـ 5.92 مليار دولار، أما أقل قيمة سجلت سنة 2015 بـ 3.02 مليار دولار، كما أن خلال السنتين الأخيرتين ارتفعت قيمة المديونية، أي يلاحظ من المنحنى أعلاه أن حجم المديونية كان كبير جدا قبل سنة 2006 والسبب هو انخفاض أسعار النفط، أما بعد 2006 انخفضت المديونية وهذا ناتج عن انتعاش أسعار النفط، حيث أطلقت الجزائر مسار التسديد المسبق للديون وتسارعت وتيرته بعد ذلك في 2005 ولم تسجل التخفيضات حتى سنة 2006.

2- تصنيف الديون الخارجية حسب العملات الأجنبية: تتصف الديون الخارجية في الجزائر بتركيبية مختلطة من العملات الأجنبية يمكن أن تتأثر هذه التركيبية بنمط التجارة الخارجية، فمثلا إذا كانت الصادرات تتم أغلبها بالدولار سيؤدي إلى خفض قيمة الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، مما يسمح بارتفاع قيمة الدين الخارجي بالعملات الأخرى¹⁰، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 4: هيكل الدين الخارجي حسب العملات خلال الفترة (2011-2017) الوحدة: النسبة المئوية

	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011
الدولار	9.64	13.40	29.90	40.40	37.80	42.00	46.00
الأورو	85.50	80.93	59.10	50.40	53.46	55.00	47.00

المصدر: بنك الجزائر، للسنوات: 2012، 2013، 2014، 2016، 2017.

تشير البيانات من الجدول أعلاه أن هيكل الدين حسب العملات غير مستقر خلال الفترة (2011-2017)، حيث قدرت الحصة المحررة بالأورو تتغير بين 47% و 85.5%، أما الحصة المحررة بالدولار فتتغير بين 9.64% و 46%، وتبقى الحصص النسبية للعملات الأخرى صغيرة جداً، ومما سبق يتبين أن الحصة المحررة بالأورو تأخذ أكبر نسبة من الديون الخارجية، أي أن هيكل الديون الخارجية في الجزائر غير ملائم، وبالتالي ارتفاع سعر صرف الأورو بالنسبة للدولار يؤدي إلى زيادة خدمة الديون الخارجية، وبالتالي إلى عجز ميزان المدفوعات.

ملاحظة: بالنسبة لهيكل الدين الخارجي حسب العملات فإننا سنكتفي فقط بالدولار والأورو لأن الحصص النسبية للعملات الأخرى صغيرة جداً.

3- تصنيف الديون الخارجية حسب تاريخ الاستحقاق: إذا كانت هذه التركيبة أغلبها ديون طويلة الأجل مقارنة بالديون قصيرة الأجل فهذا يؤدي إلى زيادة خدمة الدين العام، وذلك لأن الديون طويلة الأجل تُفرض عليها شروط قاسية عكس الديون قصيرة الأجل، ويمكن تفسير ذلك بالجدول التالي:

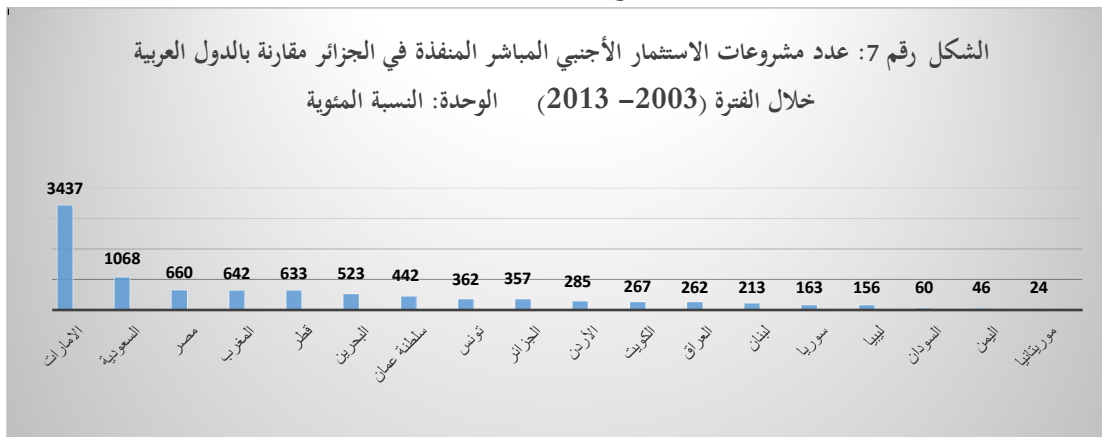
الجدول رقم 5: تركيبة الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) الوحدة: النسبة المئوية

1990	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017
نسبة د.م.ط.أ إلى إ.د	93.77	م.غ	99.33	95.89	67.88	39.64	48.40
نسبة د.ق.أ إلى إ.د	6.23	م.غ	0.67	4.11	32.12	60.36	51.60

المصدر: - بنك الجزائر، نشرات إحصائية ثلاثية لسنوات متعددة.

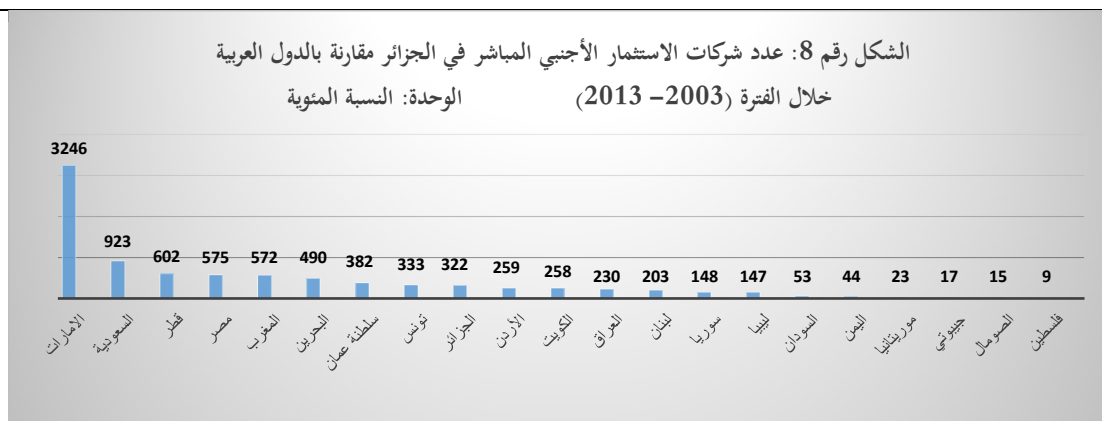
نلاحظ من خلال الجدول السابق أن في الفترة (من 1990 إلى 2010) كانت نسبة الديون طويلة الأجل تشكل أكثر من 60% من مجموع الديون، وبالتالي خدمات هذه الديون تكون مرتفعة جداً مما يرهق ميزان المدفوعات ومنه زيادة العجز.

ثالثاً: ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: يعتبر ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من بين الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الإحصائيات التالية:



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، عدد خاص: الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، العدد الفصلي الأول، يناير- مارس 2014، ص: 8.

يبين هذا الشكل عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في الجزائر مقارنة بالدول العربية خلال الفترة (2003-2013)، حيث قدرت بـ 357 مشروع، أي ما نسبته 3.70% من الإجمالي العربي، وهذا ما يبين نقص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. أما بالنسبة لعدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بالدول العربية فتمثلت في الشكل التالي:



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، عدد خاص: الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات

العاملة، العدد الفصلي الأول، يناير - مارس 2014، ص: 8.

من الشكل أعلاه يتبين أن عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قدرت بـ 322 شركة أجنبية ونسبة 3.64% من الإجمالي العربي، وهي نسبة ضعيفة جدًا وتدل على قلة عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر تمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر خلال الفترة (1992-2017) الوحدة: مليون دولار

السنوات	الجزائر		الدول المتقدمة		الدول النامية		العالم
	القيمة	النسبة بالنسبة للعالم	القيمة	النسبة بالنسبة للعالم	10 ⁶ دولار	النسبة بالنسبة للعالم	
متوسط الفترة (1992-1999)	134	0.03	292694	69.46	128678	30.54	421372
متوسط الفترة (2000-2010)	1491	0.13	729863	65.64	382009	34.36	1111872
2011	2580	0.17	824293	54.52	687511	45.48	1511804
2012	1499	0.10	856979	56.09	670998	43.91	1527977
2013	1684	0.12	684260	50.35	674658	49.65	1358918
2014	1507	0.12	563330	44.46	703780	55.54	1267110
2015	-584	0.03-	984105	56.67	752329	43.33	1736434
2016	1546	0.09	1032373	61.51	646030	38.49	1678403
2017	1203	0.08	712383	51.51	670658	48.49	1383041

Source : UNCTAD, world Investment report : 1998, 2004, 2011, 2017, 2018.

من الجدول يتبين لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر متذبذب وضعيف جدا خاصة خلال ثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، حيث سجلت أكبر قيمة له سنة 2011 بقيمة 2580 مليون دولار، أي بنسبة 0.17% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم، و 0.37% بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية، أما أدنى قيمة فسجلت سنة 2015 بقيمة -584، أي بنسبة -0.03% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم، و 0.08% بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية.

كما يستأثر قطاع المحروقات بنصيب الأسد من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، نظرا لارتفاع معدل الربحية فيه وقلة المخاطرة، وقد أعلنت وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم بلغت 17 مليار دولار بين

عامي 2000 و 2008، وفي المقابل لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية محدودًا رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع، حيث لم يبلغ إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح به حسب ما أوردته الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، سوى 676 مشروع استثماري بقيمة 2.471.691 مليون دج خلال الفترة (2002-2015)¹¹.

خاتمة: وفي ختام هذه الدراسة يمكن القول أن العجز في ميزان المدفوعات أحد المؤشرات الاقتصادية السلبية في الجزائر، والتي كشفت عن خلل بنية هذا الاقتصاد، أي أنه اقتصاد ريعي يفتقد إلى وجود قاعدة إنتاجية في مجالات الصناعة والفلاحة والسياحة، لذلك تنكشف معاملاته الخارجية مع كل أزمة تحدث في أسعار النفط بالسوق الدولية.

نتائج الدراسة: والتي تتمثل فيما يلي:

- هشاشة المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر، ويظهر ذلك من خلال التوزيع السلعي غير متكافئ، جعل صادراتها شديدة الحساسية لتغيرات أسعار النفط لاعتمادها على مورد واحد وهي الصادرات النفطية، أما بالنسبة للواردات فهي تستورد السلع الاستهلاكية أكثر مما تستورد السلع الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية (تستورد 21.42% من إجمالي الواردات) والتجهيزات الفلاحية (تستورد 0.79% من إجمالي الواردات).

- التوزيع الجغرافي غير متكافئ للواردات، حيث أن النسبة الأكبر لمدفوعات الواردات محددة بالأورو، مما يجعل ارتفاع عملة الأورو عبئًا على الاقتصاد الجزائري.

- تتميز المديونية الخارجية في الجزائر بهيكلها غير الملائم حسب العملات، حيث تسيطر عليها الحصة المحررة بالأورو وسجلت 47% سنة 2011، لترتفع إلى 85.5% سنة 2017، وكذلك حسب تاريخ استحقاقها تشكل الديون طويلة الأجل أكثر من 60% من مجموع الديون، وهذا يؤدي إلى زيادة خدمة الديون الخارجية وبالتالي إلى عجز ميزان المدفوعات

- ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ويظهر ذلك من خلال الإحصائيات المتوفرة المتعلقة بعدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة في الجزائر مقارنة بالدول العربية بالإضافة إلى عدد الشركات، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي ضعيف جدًا، أي أن نسبته تقدر بـ 0.17% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم، 0.37% بالنسبة إلى الدول النامية، وهي نسب ضعيفة جدًا.

التوصيات: تتمثل فيما يلي:

- ضرورة تركيز الجزائر على تطوير هيكل إنتاجي متنوع والتقليل من الاعتماد على النفط في هيكل صادراتها، أي ضرورة الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي.

- الحرص على استيراد السلع الإنتاجية أكثر من السلع الاستهلاكية وخاصة التجهيزات الفلاحية أي إعطاء القطاع الفلاحي حقه وذلك لتلبية الاحتياجات الغذائية.

- لتجنب أعباء المديونية لابد من وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي، وذلك من خلال وضع معايير دقيقة وواضحة تتعلق بأسس وشروط القروض الخارجية من جهة، وبكيفية استخدامها من جهة أخرى، وذلك على النحو الذي يكفل التخفيف منها ويسمح بتجنب العجز في ميزان المدفوعات.

- يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تسهم في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات وتحويله إلى فائض، إذا تمكنت هذه الأخيرة من توجيه وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة.

الهوامش

- ¹ -Assia MERABET, corrélation entre le taux de change et balance des paiements –cas de L'Algérie de 1991 à 2007-, revue recherche économique Université Saad Dahlab Blida, n°7, Décembre 2012, p51
- ² - Farid BOUKERROU, Samira DJAALAB, Balance des paiements taux de change et dévaluation de la monnaie en Algérie, revue Sciences Humaines, n°40, Décembre 2013, p58
- ³ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2011، ص76.
- ⁴ - مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، بدون سنة، ص380.
- ⁵ - إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص313، 314.
- ⁶ - أحمد فتحي خليل الخضراوي، السيد محمد أحمد السريتي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، 2017، ص258، 259.
- ⁷ -علي خليل، محمد مدياني، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 13، العدد 28، بدون سنة، ص408، 409.
- ⁸ - بلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2001-2016)، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، بدون سنة، ص166.
- ⁹ - فريدة غزالي، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة قياسية اقتصادية (1970-2006)، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب البليدة، العدد 04، ديسمبر 2010، ص47، 48.
- ¹⁰ - العارم عيساني، دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2000-2015، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، مارس 2018، ص125.
- ¹¹ - دلال بن سمين، تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 28، جامعة زيان عاشور بالجلفة، بدون سنة، ص21، 22.